

# ٢٦ مليار جنيهه خفضاً في دعم المواد البترولية بـ«الموازنة الجديدة»

كتبت- ياسمين كرم وأميرة صالح:

قلصت الحكومة تقديراتها لسعر برميل النفط في مشروع موازنة العام المالي المقبل ٢٠١٦-٢٠١٧، إلى ٤٠ دولارا للبرميل، مقابل ٧٠ دولارا للبرميل في ميزانية العام المالي الحالي، وهو ما أدى الى خفض قيمة دعم المواد البترولية في المشروع الجديد إلى ٣٥ مليار جنيهه تقريبا، مقابل ٦١,٧ مليار جنيهه في المشروع الحالي.

وينخفض التقدير الحكومي لسعر البرميل عن الأسعار السائدة في الأسواق العالمية حاليا والتي تتراوح بين ٤٥ و٤٨ دولارا للبرميل، حيث سجلت أسعار خام برنت أمس، ٤٨,٥٨ دولارا للبرميل، فيما سجل سعر الخام الأمريكي ٤٨,١٦ دولارا للبرميل. وأشارت الحكومة في البيان المالي إلى أن خفض دعم المواد البترولية يرتبط أيضا بإجراءات لإحكام الرقابة.

وتوقع بنك جولدمان ساكس الدولي، في تقرير أمس، وصول خام برنت إلى مستوى



طارق الملا

٥٥ دولارا للبرميل خلال عام ٢٠١٧، و٤٥ دولارا للبرميل العام الحالي، مقارنة بتقديرات سابقة عن ٣٩ دولارا للبرميل. وتوقع البنك في تقديراته، تداول أسعار النفط عند مستوى يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ دولارا للبرميل خلال الفترة حتى عام ٢٠٢٠، بسبب قوة المعروض من قبل منظمة «أوبك». وقال مسؤول سابق بقطاع البترول إن التقديرات منخفضة جدا عن التوقعات

العالمية، والتي تتراوح ما بين ٥٠ و٥٥ دولارا للبرميل، مشيرا إلى أن الحكومة لجأت إلى أدنى التوقعات في محاولة منها للسيطرة ولو قليلا على عجز الموازنة، والذي ارتفع إلى ٣١٩ مليار جنيه.

وقال محمد سعد الدين، عضو مجلس إدارة غرفة البترول، إن التقديرات التي وضعتها الحكومة تقارب التوقعات العالمية للأسعار، والتي ترى استمرار زيادة حجم الوفر في المعروض العالمي لعدة سنوات، بسبب دخول مصدرين جدد إلى السوق مثل إيران وثبات حجم الإنتاج من منظمة الأوبك، إلى جانب تحول الولايات المتحدة إلى التصدير، ويصاحب ذلك انخفاض في حجم الطلب العالمي.

وأشار إلى أن هذا الوقت هو الأمثل للحكومة لاتخاذ خطوات فعلية لتحرير منظومة البنزين والسولار، وإلغاء دعم المواد البترولية، وربطها بالسعر العالمي في ظل انخفاض الأسعار.